الاساسي من وراء الاجراءات المتخذة كان لمواجهة موجة الغلاء ، ولتوفير السلع التموينية .

ولكن هذه الاجراءات والنتائج التي ترتبت عليها كانت كفيلة بفضح الادعاءات الزائفة للتجار ولمصدري الحمضيات الذين توقعوا بلسان السيد احمد حسن الشوا ان ينخفض سعر صندوق الحمضيات من ١٨٠ قرشا الى ٢٠٠ مليم ، اي الى عشرين قرشا فقط .

ان كلمة مدير المالية والاقتصاد ، التي وجهها لاعضاء المجلس التشريعي عندما قال معلقا على موضوع الـ ٢٥٪ « ان مطالبة المصدر بـ ٢٥٪ ، مجاملة ، ولو تركت وشأني لطالبت باستردادها بالكامل أيا كان البلد الذي الذي تصدر اليه » كانت تشير بأصابع الاتهام الى الجهة التي تجامل التجار، والجهة الوحيدة التي هي أعلى من مدير المالية والاقتصاد دائما هي سلطة الحاكم الاداري العام الفريق العجرودي . وبالفعل ، ومع تغيير الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، وتعيين حاكم اداري جديد ، شهد القطاع علاقة جديدة بين التجار وبين الادارة المصرية في القطاع . وكانت موجهة أساسا ضد تجار الحمضيات . والاجراء الاول كان اقرار الحاكم الاداري العام الجديد في ١٩٦٦/٨/٦ لتوصية لجنة الاستيراد والتصدير في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ، وقد أصدرها مدير المالية والاقتصاد في ١٩٦٦/٨/٢٥ ، يقول القرار :

(أ) بالنسبة للحمضيات :

١ ــ المندلينا تطرح بالكامل بالسوق ويمنع تصديرها . ٢ ــ السكري نصف الانتاج يصدر والنصف الاخر للاستهلاك المحلي . ٣ ــ ١٠٪ على الاقل من الكلمنتينا للاستهلاك المحلي . ٤ ــ ٥٪ على الاقل من الشموطي للاستهلاك المحلي . ٥ ــ حرية تصدير الحامض والجريب فروت . ٦ ــ ٥٪ على الاقل من الفلنسيا للاستهلاك المحلي .

(ب) طريقة الاسترداد بالنسبة الى بلاد اتفاقات الدفع : ٣٠٪ يفرض استردادها بشكل اعتمادات سندية او حوالات مصرفية وتضاف للاحتياطي العام لأستيراد سلع ضرورية ، ٢٠٪ لوازم تعبئة الموالح ، ٢٥٪ سلع ضرورية ــ توافق عليها الادارة ، ٢٥٪ سلع تختارها المصدر ، واثبات ثمن البيع الفعلي بشهادة معتمدة من سفارة ج.ع.م. في البلد الذي تصدر اليه الموالح .